الرقم ٢٤٢، الذي رفضته الاستراتيجية الفلسطينية تماماً في تلك المرحلة.

وقد تكون حرب تشرين الاول (اكتوبر)، وما واكبها من متغيّرات، قد ضغطت، بشدة، على الساحة الاوروبية، بدءاً من حظر النفط العربي، مروراً بالخلافات الاوروبية الاميركية حول جدوى تصعيد المواجهة مع الاتحاد السوفياتي والاخطار الامنية على اوروبا في حال استمرار الصراع، وانتهاء بشعور الاوروبيين بخسارة مؤكدة من عدائهم للمطالب العربية. قد تكون هذه الاحداث، جميعاً، قد اخرجت دول الجماعة عن موقفها السلبي التقليدي ازاء تطورات الصراع، بعامة، والقضية الفلسطينية، بخاصة. ومع ذلك، فان دوافع الاتجاهين المذكورين بقيت حيّة، موضوعياً، في السياسة الاوروبية الخارجية. وهو ما برز تماماً بعد نهاية الحرب، وزوال المخاطر النفطية والامنية، والشروع في الحوار العربي ـ الاوروبي. ففرنسا وايطاليا، على سبيل المثال، ظلتا من الدول الاكثر انشغالاً بتطورات القضية الفلسطينية (وأضيفت اليهما اليونان، ثمّ اسبانيا والبرتغال فيما بعد)، وذلك بصفتهما من الدول المتوسطية التي تتأثّر احوالها الاقتصادية، والامنية، بما يجرى على ضفاف المتوسط؛ بينما أظهرت كل من المانيا الاتحادية وبلجيكا وهولندا (وأضيفت اليها بريطانيا، فيما بعد) اهتماماً أقل بتطورات هذه القضية، انطلاقاً من انها دول تقع في قلب القارة الاوروبية، ولا تزعجها هذه التطورات، الاّ بالقدر الذي تتهدد به مصالحها الاقتصادية عموماً في بعض أطوار الصراع من حول فلسطين.

لقد ظهرت الطبيعة الغضّة للتعاون السياسي الاوروبي في اثناء دورات الحوار العربي ـ الاوروبي، وعلى وجه التحديد في البعد السياسي للحوار الذي شغلته، تماماً، قضية فلسطين. ولاحظ بعض المراقبين «ان اتخاذ دول الجماعة مواقف مختلفة ازاء القضية الفلسطينية يجعل المفوّضين الاوروبيين يحدّدون مواقفهم، في اللجنة العامة للحوار، وهم يمثلون أدواراً مختلفة لوزارات الخارجية في دولهم؛ كما ان الحوار نفسه ينظر اليه بدرجات متفاوتة من الجدّية في وزارات الخارجية بهذه الدول؛ فبعضهم يعتبره أمراً هامّاً، بينما لا يهتم بعضهم به من الأساس». وهذا ما أكده وزير خارجية بلجيكا، هنري سيمونيه، حين قال ان «الجماعة لا تملك، في الواقع، شخصية سياسية خاصة بها. فهي في طور التعبير عن سياسة مشتركة لدول عديدة...»[١٢].

واذا كانت هذه الامور برزت في منتصف السبعينات، عند بداية الحوار وفي الوقت الذي لم يمر سوى بضع سنين على بداية التعاون السياسي، فان مرور الوقت لم يؤد الى تغيير ملحوظ في موقف التعاون السياسي تجاه قضية فلسطين. لقد أعلنت الجماعة عن عدد من المواقف الايجابية تجاه القضية، واعترفت بطبيعتها السياسية، وأبرزت عدم كفاية القرار الرقم ٢٤٢ وحل قضية اللاجئين لتسويتها. غير ان الكثير من الدول لم يلتزم، على مستوى السياسات القومية (غير الجماعية)، بما ورد في بيانات التعاون السياسي (الذي يعلن عن المواقف الجماعية المشتركة)، أو بما ورد في البيانات الختامية لاجتماعات الحوار. وهذه ظاهرة تتضح، تماماً، عند متابعة اسلوب تصويت دول الجماعة على القرارات الدولية الخاصة بقضية فلسطين. ففي العام ١٩٧٤، وقفت فرنسا وايرلندا وايطاليا لصالح دعوة م.ت.ف. الى الاشتراك في مداولات الجمعية العامة للامم المتحدة حول القضية؛ بينما امتنعت بقية دول الجماعة عن التصويت. وفي العام عينه، صوّتت دول الجماعة ضد قرار منح المنظمة صفة المراقب في الامم المتحدة؛ بينما امتنعت فرنسا، وحدها، عن التصويت. وفي العام ١٩٧٦، صوّتت كل من المانيا الاتحادية والدنمارك وبريطانيا ولوكسمبورغ وهولندا وبلجيكا ضد قرار للجمعية العامة يؤكد «عدم اقامة سلم في الشرق الاوسط دون حل القضية الفلسطينية، بما في ذلك حق